

نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك:

النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة

About new theory explaining the work of banks: General theory of the Algerian bank for comprehensive development

بوشيخي بوحوص *

أستاذ محاضر ب

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

bouchikhi.bouhaous@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/11/25 تاريخ المراجعة: 2019/03/31.. تاريخ النشر: 2019/03/31

ملخص:

يهدف من خلال هذا المدخل إلى التعرف على النظريات المفسرة لعمل البنوك. فالنظرية الأولى هي: "نظرية القروض التجارية" ثم جاءت "نظرية التبديل" - إمكانية التحويل -، وبعد ذلك "الدخل المتوقع، أما النظرية الرابعة فهي "نظرية إدارة الخصوم". في حين أن النظرية الخامسة هي نظرية إدارة الأصول والخصوم معاً. وأما النظرية السادسة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التوريق، كما سوف نحاول استنباط نظرية متوافقة مع مقاصد الشرائع السماوية فيها خير للبشرية قاطبة.

الكلمات المفتاحية: النظريات، القروض التجارية، الدخل المتوقع، التوريق،

تصنيف JEL:

Abstract:

The goal from this article is to identify the theories that explain the work of banks . So, The first theory is: " Theory of commercial loans " , Then came "the switching theory" -The possibility of conversion- , After that came "expected income", Then the fourth theory is "Theory of liability management". While the fifth theory is "theory of management both of assets and liabilities " , Then the sixth theory is " originate-to-distribute model " , it depends on the technique of securitization and we will try to extract a theory compatible with the purposes of divine religions in which is the best of all mankind abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article It refers to the objective of the research, and the results reached in two paragraphs.

Keywords: Theories, business loans, expected income, securitization

المقدمة :

تحتل البنوك والأسواق المالية دور ريادي في تمويل الاقتصاد، حيث تعتبر البنوك والأسواق المالية حلقة الاتصال بين المقرضين والمقترضين وبدونهما تصبح الحياة الاقتصادية ضريا من المحال. فهي تعمل على تعبئة المدخرات وتوزيعها على شكل قروض لمختلف قطاعات الاستثمارات. أما الأسواق المالية فهي المكان الذي تعرض فيه الأوراق المالية من أسهم وسندات وأدوات مالية مبتكرة للراغبين في الاستثمار ولقد شهد القطاع المالي العالمي العديد من المستجدات المتلاحقة و عرف الكثير من النظريات والتطورات.

وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة العولمة المالية، و تحرير الأنظمة المصرفية و المالية في كثير من الدول من التدخل و القيود الحكومية، و اتجاه البنوك التجارية إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الربح و الفرص و المكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في التسعينات من القرن الماضي، و افرز تيارا من المنافسة و التوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي. ولقد صاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي و الأسواق المالية على المستوى العالمي، التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، و استفادة البنوك التجارية و الأسواق المالية منه في نظم الاتصال و نظم الدفع وكذلك ظهور أدوات مالية عديدة في مختلف أسواق المال من ضمنها منتجات التوريق الناتجة من توريق مختلف بنود ميزانية البنك التجاري و من هذا المنطلق تأتي إشكالية البحث كالتالي:

-هل توجد نظرية نموذجية يمكن الاعتماد عليها في تفسير أعمال البنوك؟

الفرضيات :

-تدرجت البنوك التجارية في تطبيق النظريات حسب التطور التاريخي.

-الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في تطبيق النظرية الحديثة "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها".

الهدف :

يهدف البحث إلى استعراض مختلف النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية حسب التطور التاريخي ثم تسليط الضوء على تطبيقات النظرية الحديثة في مجال تمويل القروض العقارية و محاولة استنباط نظرية متوافقة مع مقاصد الشرائع السماوية فيها خير للبشرية قاطبة .

أهمية البحث :هذا البحث يركز على أحد المواضيع المصرفية الحديثة وهي نموذج إبرام القروض ثم توزيعها و دور هذه النظرية في تعزيز الأداء المصرفي و تنشيط الاستثمار المؤسسي للمصارف وبالتالي تعزيز دورها في سوق الأوراق المالية و الذي سيؤدي إلى تحقيق التكامل بين القطاع المصرفي و سوق الأوراق المالية . أن البحث يتعدى في حدوده إلى النظام المصرفي ككل و أن هذا البعد لتأثير البحث يعطيه أهمية كونه يندرج في إطار الاتجاهات التي تسهم في تطوير و تعزيز أداء البنوك التجارية.

منهجية البحث

تتوزع جهود هذا البحث على جانبين رئيسيين:

جانب نظري: ينصرف إلى صياغة وتحليل الإطار العام للنظريات المفسرة للعمل المصرفي .

جانب عملي: يعتمد على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة لغرض الوقوف على سبل محاكاة تطبيق نظرية "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامها في قطاعات المصارف معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والاستنتاج في البحث العلمي.

وللإجابة عن إشكالية البحث نتبع العناصر الأساسية التالية:

النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .

النظرية الحديثة " نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " بالولايات المتحدة الأمريكية. ثم استنباط النظرية العامة للبنوك .

المحور الأول: النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .

سنحاول من خلال هذا المحور استعراض مختلف هذه النظريات

أولاً: نظرية القروض التجارية: تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك البنوك التجارية، من حيث التطور التاريخي، متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية، وبأفكار آدم سميث (ADEM SMITH) (المجسدة في كتابه "ثروة الأمم". و جاءت فكرة هذه النظرية بسبب انشغال البنوك التجارية بتجسيد السمات الثلاثة " الربحية والسيولة و الأمان".¹

1-الإطار الفكري و التاريخي لنظرية القروض التجارية: وإذا كان المذهب الكلاسيكي يمثل الإطار الفكري لنظرية القروض التجارية، فإن للتطورات التاريخية أثرها الواضح في بلورة هذه النظرية و تطويرها، حيث توطدت تعاليمها في القرن التاسع عشر(ق19) في إنجلترا ، فن" عندما انتصرت الثورة الصناعية وأصبحت التجارة خاضعة للصناعة، صارت لرأسمالية المصرفية في خدمة الصناعة أيضا... هناك تأكيد بتكامل النظام المصرفي مع الاقتصاد القومي ،

2-فرضيات نظرية القروض التجارية: تتضمن النظرية مجموعة من الفرضيات أهمها:

- إن توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين .

-إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته و توسيعها مستقبلا.

- إن موارد البنك التجارية في معظمها، ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت

- إن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل.

- إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

3- مضمون نظرية القروض التجارية: تتضمن نظرية القروض التجارية ما يلي :

- الاعتماد على قروض تسدد نفسها (Self-liquidating) : أي أنها قروض موجهة إلى السلع الحقيقية، بما يضمن استردادها، مثل : المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض. إذن ، فالبنوك التجارية "تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق المالية والمعاملات التجارية، وهذه الأخيرة تتميز بدورة قصيرة لرأس المال، والقروض قصيرة الأجل ألا يتجاوز أجلها مدة سنة، وأن تكون موسمية ومتكررة..."²

-الاعتماد على قروض آلية (Self regulating) :

إن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القروض، وهنا لا يطرح أي مشكل ما دامت قروض البنك مقتصرة على قطاعات التجارة والصناعة والزراعة³.

4 - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية

Passif الخصوم	Actif الأصول
1-الودائع	-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)
2-قروض من البنوك والبنك المركزي	1-الأوراق التجارية المخصومة
3- خصوم أخرى.	2-سندات الخزينة العمومية
4- رأس المال	3- القروض التجارية
	4- القروض الموسمية
	- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).

المصدر: من إعداد الباحث

أصول البنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية يجب أن تقتصر على بنود معينة هي مجال عمله تتمثل في الأوراق التجارية المخصومة وسندات الخزينة العمومية والقروض التجارية والموسمية لتحقيق السيولة والربحية والأمان.

5- الانتقادات الموجبة لنظرية القروض التجارية:

تتلخص هذه الانتقادات فيما يلي :

-إن الاقتصا على قروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية .

- لم يعد مفهوم السيولة محصورا في الأوراق التجارية قصيرة الأجل ، إنما: "لا تختلف الأوراق المالية طويلة الأجل مثلا عن الأوراق التجارية من هذه الناحية، إذا ما توفرت الأسواق المالية .
- إن وجود رقابة حكومية وبنوك مركزية تعمل على سلامة قرارات وإجراءات الإقراض، تزيل أسباب اقتصر البنوك على القروض التي تسد نفسها - وكان هذا أمرا مقبولا في القرون الماضية-
- إنَّ النظرية تخلط بين السيولة للبنك الواحد، والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل، فإن السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير.
- إن توجيه القروض التجارية إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية أكيدة للبنك، باعتبار أن بعض السلع لا تصرف لأسباب مختلفة، الشيء الذي يؤدي بالبنك إلى صعوبة استرجاع مستحقاته.
- إن إقصاء المستهلكين من الحصول على قروض، يتجاهل حقيقة كونهم وراء شراء السلع الحقيقية، وبالتالي حرمانهم من قروض يعني تعثر المنتجين أمام مستحقات البنوك⁴.

ثانيا: نظرية التبديل *Théorie d'échange*

لمَّا كانت نظرية "القروض التجارية" عرضة للعديد من الانتقادات نتيجة لكون: "هذه الأفكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، لذلك ظهرت نظرية "القروض التجارية" في صورة جديدة أطلق عليها "نظرية التبديل"⁵.

1. المقومات الأساسية لنظرية التبديل (إمكانية التحويل)

تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك التجاري، من خلال عدم الاقتصر على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية - كما جاء في نظرية القروض التجارية-، فهي لا ترى أن هذه الأخيرة غير صالحة، بل توصي بتنوع العمليات البنكية من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة، أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، لأن تقنية التنوع تحافظ على جودة السيولة.

2. فرضيات نظرية التبديل: نفس فرضيات نظرية القروض التجارية الخمسة بإضافة الفرضية السادسة *المتتملة في*: مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، والقدرة على بيع الأوراق.

3 - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية التبديل.

الأصول <i>Actif</i>	الخصوم <i>Passif</i>
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	1-الودائع
1- الأوراق المالية	2-قروض من البنوك والبنك المركزي
2-الأوراق التجارية المخصومة	3- خصوم أخرى.
3-سندات الخزينة العمومية	4- رأس المال
4- القروض التجارية	

	5- القروض الموسمية و القروض المتوسطة - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).
--	---

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ أن البنك التجاري أضاف بندين هما الأوراق المالية لحل مشكلة السيولة بتبديلها والقروض المتوسطة الموجهة لشراء آلات الإنتاج وبالتالي مساهمة البنك في التنمية .

4. الانتقادات الموجهة لنظرية التبدل : هناك انتقادات عديدة أهمها :

- عندما تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة - حالة الأزمات- ، فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل، لكون جميع البنوك تعرض ما يمتلكه منها للبيع.

- إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لدى البنك التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب على القروض غير المتوقع.

- إن الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر فادحة

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع *Théorie du revenu estimer*

تنطلق هذه النظرية بانتقاد النظريتين ، وهي تقضي بـ "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد"، فنظرية الدخل المتوقع لا ترى أي ضمان في أن بعض القروض قصيرة الأجل، وخاصة تلك المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، لأن "السلعة لا تباع نفسها". ومن هنا ذهبت نظرية الدخل المتوقع إلى تبني عمل البنوك التجارية بالقروض طويلة الأجل، والتعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين على حد سواء⁶.

1. أسس نظرية الدخل المتوقع :

تقوم نظرية الدخل المتوقع على عدّة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :

- مقدار الدخل المتوقع : إن منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدم القرض في تمويله، لا على النشاط ذاته، "فإذا كان هناك احتمال كبير في توليد دخل عن النشاط يكفي لخدمة الدين، حينئذ ينبغي الموافقة على القرض، بصرف النظر عن طول فترة الاقتراض. أي ما إذا كانت طويلة الأجل، أو قصيرة الأجل".

- عدم التفرقة بين المدى الطويل والمدى القصير: اعتبارا لمدى الدخل المتوقع فإن النظرية تقرّ بعدم صلاحية المفاضلة بين القروض الطويلة والقروض قصيرة الأجل. فقد تكون هناك قروضا للمدة الطويلة لمشروعات متوقّعة نجاحها..

-عدم التفرقة بين زبائن البنك التجاري : فإنّ البنوك التجارية لا ترى أي سبب يجعل منها تقتصر في منح القروض على فئة التجار، وهكذا يمكن لها "أن تمنح قروضا لرجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين، والقروض العقارية..... الخ

2.فرضيات نظرية الدخل المتوقع: نفس فرضيات نظرية التبدل الستة بإضافة الفرضية السابعة المتمثلة في أن منح القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع.

3 - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية الدخل المتوقع .

الأصول <i>Actif</i>	الخصوم <i>Passif</i>
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	1-الودائع
1-الأوراق المالية	2-قروض من البنوك والبنك المركزي
2-الأوراق التجارية المخصومة	3- خصوم أخرى.
3-سندات الخزينة العمومية	4- رأس المال
4- القروض التجارية	
5- القروض الموسمية	
6- القروض المتوسطة و الطويلة	
7-القروض الاستهلاكية	
8- القروض العقارية	
- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الميزانية نلاحظ أن نظرية الدخل المتوقع أضافت لبنود الميزانية، بنود جديدة تتمثل في القروض الطويلة والقروض العقارية والاستهلاكية وكل هذه القروض ذات دخل متوقع وأكيد.

رابعا: نظرية إدارة الخصوم *théorie de gestion des passifs*

تعدّ "نظرية إدارة الخصوم" وليدة الفكر الحديث في إدارة الخصوم، الذي يشجع البنوك التجارية على تدعيم مواردها المالية، بالاعتماد على مفردات جانب الخصوم⁷:

1.مقومات نظرية إدارة الخصوم :

- اعتماد جانب الخصوم كمصدر للسيولة: فعلى خلاف النظريات الثلاثة الأولى التي تعتمد على جانب الأصول في تقديم الائتمان، فإن هذه الأخيرة تضيف إمكانية البنك الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية (مثل إصدار السندات).

-تعدد إمكانيات حل أزمة السيولة: ترى النظرية الحديثة -نظرية إدارة الخصوم-: "أن على البنك في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة". -التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة.-
-الاقتراض من البنوك الأخرى.-اقتراض الأموال العامة والحكومية.-إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية.
2-فرضيات نظرية إدارة الخصوم: نفس فرضيات نظرية الدخل المتوقع السبعة بإضافة الفرضية الثامنة المتمثلة في: أن الخصوم تعتبر مصدر لحل أزمة السيولة

3-الميزانية المسطحة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم

الأصول <i>Actif</i>	الخصوم <i>Passif</i>
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	-الودائع
1- الأوراق المالية	1-2-ودائع جارية
2-الأوراق التجارية المخصومة	1-3-شهادة ودائع لأجل
3-سندات الخزينة العمومية	1-4-شهادة ودائع التوفير
4-القروض التجارية	1-5-شهادة ودائع بإشعار
5-القروض الموسمية	2-قروض من البنوك والبنك المركزي
6-القروض المتوسطة و الطويلة	3-حسابات المراسلين والبنوك الدائن
7-القروض الاستهلاكية	4-شيكات و حوالات مستحقة الدفع
8-القروض العقارية	5-سندات صادرة من البنك
-الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	6-الاحتياطيات
	7-خصوم أخرى.
	8-رأس المال

المصدر: من إعداد الباحث

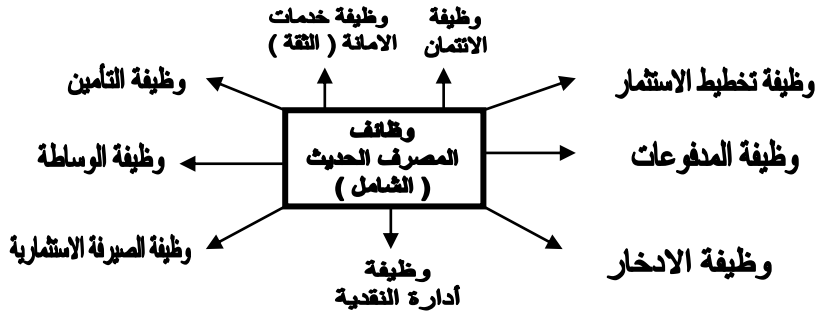
حسب هذه النظرية أصبحت للميزانية بنود مفصلة خاصة من جانب الخصوم لحل مشكلة السيولة وبالتالي التوسع في الإقراض وتحقيق الأرباح. ومن ذلك الوقت ظهرت البنوك المتخصصة في كل القطاعات: بنوك صناعية، بنوك فلاحية، بنوك إقليمية محلية، بنوك عقارية، بنوك التجارة الخارجية..... الخ.

خامسا. نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو(النظرية الشاملة):

شهد حقل الإدارة المصرفية خلال العقدين الأخيرين نموذجا مصرفيا مهما هو نموذج إدارة الخصوم والأصول معا، بل إن البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي⁸ حسب نظرية إدارة الخصوم (النظرية الرابعة) في كثير من الدول، وإنما أصبحت توسع نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالنظرية الخامسة سهلت تحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة حيث أن إدارة الأموال في ظل

الصيرفة الشاملة هي طريق للتفكير فهي تعزز التفكير لدى المدراء حول الأشياء المحيطة بهم وتجعل التطبيق المصرفي متميز في علاقته بالبيئة المحيطة بالمصرف بكل متغيراته و مستجدياتها في المجالات المختلفة وخاصة في تقديم القروض طويلة الأجل والاستثمار والعمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والسوق المالية⁹

والشكل التالي يوضح نشاط المصرف الشامل بوصفه Full – service Banking .



1. مقومات نظرية إدارة الخصوم والأصول معاً أو النظرية الشاملة :

تقوم نظرية إدارة الخصوم والأصول معاً على عدّة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :

- التقديم لكل أنواع الخدمات المالية والمصرفية إبي الانتقال من التخصص إلى الشمول .
- الاحتفاظ بأسهم الشركات المؤسسة كاستثمارات للمصرف .

- تبني كل ما هو مبدع وجديد وحث على الأبداع في المجالات المالية والمصرفية .

3- فرضيات نظرية إدارة الخصوم والأصول معاً (النظرية الخامسة) :- نفس فرضيات نظرية إدارة الخصوم بالإضافة إلى ثلاث فرضيات يمكن توضيحها بالاتي: -منافسة المؤسسات الغير المصرفية . -تلبية حاجات ورغبات الزبائن على أساس المفهوم الحديث للتسويق .

-مسايرة مفهوم العولمة المالية Globalization . وتطور السوق النقدية والمالية الدولية .

4- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم والاصول معا

الخصوم <i>Passif</i>	الأصول <i>Actif</i>
-الودائع	-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)
1-2-ودائع جارية	1- الأوراق المالية والأسهم المحتفظ بها والأسهم المعد للبيع
1-3-شهادة ودائع لأجل	2- الأوراق التجارية المخصومة
1-4- شهادة ودائع التوفير	3-سندات الخزينة العمومية
1-5- شهادة ودائع بإشعار	4- القروض التجارية
2-قروض من البنوك والبنك المركزي	5- القروض الموسمية
3-حسابات المراسلين والبنوك الدائن	6- القروض المتوسطة و الطويلة
4-شيكات و حوالات مستحقة الدفع	7-القروض الاستهلاكية
5- سندات مصدرة من البنك	8- القروض العقارية
6-الاحتياطيات	9-بطاقة الائتمان
6-1-احتياطي قانوني	10- منتجات التوريق من الأسواق المالية
6-2-احتياطي خاص	11- منتجات سوق التأمين .
7- خصوم أخرى.	12-القروض الموجهة للطلبة
8-رأس المال	- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ أن ميزانية البنك حسب النظرية الخامسة تطور ليضيف بنود أخرى تتمثل في امتلاك البنك لأسهم محتفظ بها كاستثمارات للمصرف وأخرى معد للبيع وأيضا بطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون السيادية للدول النامية ومنتجات التأمين (الحياة، الحوادث، الحرائق)

المحور الثاني : نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها *originate-to-distribute*

أما النظرية السادسة والأخيرة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التوريق التي تعني إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو صكوك أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية أي تحويل الديون المستحقة تجاه مدينه إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وبالتالي يزيد حجم ونوع هذه الأوراق والمضاربين عليها الأمر الذي يساهم في تطوير البورصة وإنعاش حركة التداول بها. والتوريق الذي بدء يتجلى منذ 1970¹⁰ حيث تمكنت البنوك من توريق (تسييل) مختلف بنود أصول ميزانيتها المتمثلة في القروض الاستهلاكية، القروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية، محفظة السندات، بطاقات الائتمان، القروض الموجهة للطلبة، القروض العقارية، والحصول في الحال على السيولة. وهذا يعني طريقة حديثة في إعادة التمويل. ففي النظريات السابقة كانت البنوك تقدم القروض من خلال الودائع التي بحوزتها ومختلف بنود الخصوم، وتنتظر أجال التسديد وقد تتعرض لمختلف الإخطار. لكن بفضل هذا النموذج (*originate-to-*

(*distribute*) الذي يعتمد على التوريق فالبنك ينقل مختلف الأخطار إلى السوق ويتحصل على التمويل الملائم يسمح هذا النموذج (إبرام القروض ثم توزيعها) للبنوك ببيع السندات لمجموع متنوعة من المستثمرين، كما يسمح تحول البنوك من مجرد تقديم القروض والاحتفاظ بها في الميزانية إلى غاية تسديد القروض وتحمل مخاطر (معدل الفائدة، عدم التسديد، تجميد الأموال) إلى تقديم القروض ثم التنازل عنها أي بيعها إلى مستثمرين في السوق المالي وهكذا التخلص من المخاطر السابقة الذكر وتحقيق السيولة وتطور هذا النموذج إلى البحث عن مستثمرين ثم تقديم القروض لكل طالها بحيث تحويل 80% من القروض الممنوحة الموجودة بالميزانية إلى مستثمرين في سوق رأسمال ففي النظريات السابقة كانت الخصوم هي مصدر السيولة لكن في هذه النظرية بنود الاصول هي مصدر السيولة و لقد أثبتت هذا النظرية النموذج فعاليتها في دعم النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية¹¹

Le modèle 'originate to distribute' (OTD) s'est imposé aux Etats-Unis, les banques n'ayant plus vocation à détenir en bilan les prêts qu'elles avaient initiés mais à les vendre

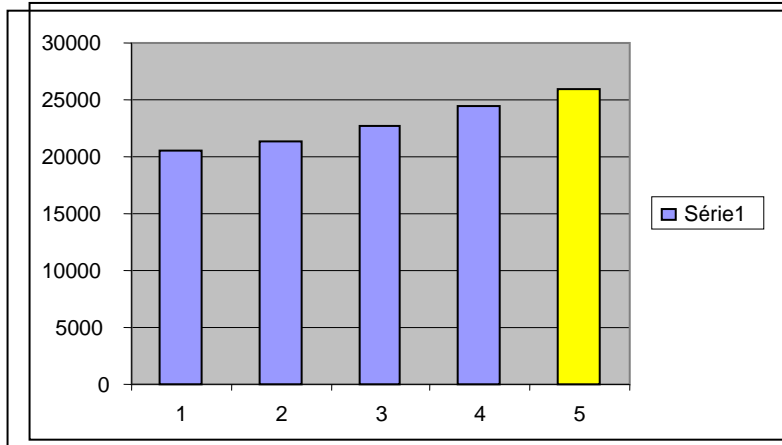
والجدول الموالي يبين حجم إصدار السندات الأمريكية. (الوحدة مليار دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
حجم إصدار السندات	20500	21400	22700	24500	26000

المصدر: Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-

Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008p38

الشكل رقم (01): تطور حجم إصدار السندات.



المصدر: اعداد الطالب من الجدول رقم (05).

العمود الاضفر يبين حجم الأوراق المالية المصدرة في الولايات المتحدة سنة 2007 ولقد صاحب التطور في أنشطة البورصات واتساع الأسواق المالية على المستوى العالمي تزايد التعامل في الأوراق المالية والمنتجات المستحدثة ،

مثل *ABS/CDO/CDS* لأمركية وسوف نشرح حسب تطور التوريق في أمريكا¹² usa:

1- مقومات نظرية نموذج ابرام القروض ثم توزيعها

تقوم هذه النظرية على آلية التوريق الذي ظهر في أمريكا حسب 3 أشكال تاريخية :

1¹ le pass through الطريقة التقليدية في التوريق: *methode classique de titrisation* التي ظهرت سنة 1970 حيث يتم توريق القروض العقارية من المقرض الأصلي إلى مستثمرين جدد¹³ عن طريق وسيط يتمثل في شركات تسمى "الوسيلة ذات الغرض الخاص" *(S.V.P) Special Purpose Vehicle* التي تشتري الدين من الدائن الأصلي، وهو البنك عادة، ثم تصدر سندات جديدة تطرح للبيع مع انتقال الضمانات المصاحبة للدين الأصلي إلى السندات الجديدة. تسمى سندات رهنية¹⁴ *Mortgage Backed Securities (MBS)* تباع في السوق ويتم تسديد قيمة السندات حين حلول الأجل إلى حاملي سندات من خلال تمرير مدفوعات القروض المجمعة في القائمة. و يسمح التوريق للبنوك المنشئة للسندات بالحصول على إيراد من الأتعاب على أنشطتها لضمان التغطية دون ان تترك نفسها عرضة لمختلف الأخطار، لأنها تبيع القروض التي تبرمها (*originate-to-distribute*) ، هذا الإيراد يذهب جزء كبير منه مكافآت للمديرين .

2. Le Pay through الطريقة المحسنة للتوريق : *La titrisation synthétique*

هذه الطريقة ظهرت في عام 1975 (*Le Pay through*) ، حيث يتم إصدار سندات الرهن العقاري (*Mortgage Backed Bonds*) ، و تتمثل في تحويل (توريق) القروض إلى واحد أو أكثر من المستثمرين مع تكوين محفظة لضمان المستحقات المالية للطوارئ ، مع تحمل شركات التأمين مختلف الخسائر والأخطار. هناك نوع آخر (ثالث) من السندات أنشئت في 1981 بضمان إضافي (*les Pay through bonds*)³

3. *Le Collateralized Mortgage Obligation* الطريقة الحديثة في التوريق : السندات الرهنية المضمونة

Le Collateralized Mortgage Obligation (CMO)

ظهرت هذه الطريقة سنة 1983 حيث يتم تجميع الديون (القروض العقارية) ثم تورق إلى عدة شرائح ، الشرائح الثلاثة الأولى تتفاوت في المدة (*A.B.C*) كما يلي :

.الشريحة A تستحق ما بين 4 الى 7 سنوات.

.الشريحة B تستحق ما بين 7 الى 10 سنوات.

.الشريحة C تستحق ما بين 10 الى 15 سنة.

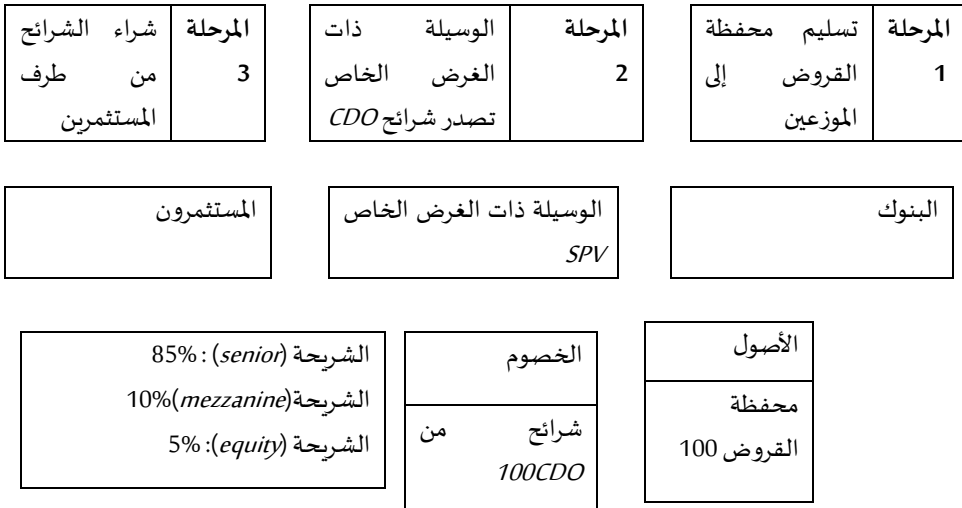
تتحصل الشرائح الثلاثة على الفائدة منذ نهاية السنة الأولى بينما تتحصل الشريحة الأولى على رأسمالها في نهاية المدة الخاصة بها ثم يتم تسديد رأسمال الشريحة الثانية ، و فيما بعد رأسمال الشريحة الثالثة. وفي 1985 قامت *Marine Midland Bank*¹⁵ ولأول مرة بتوريق مجمل القروض التي تخص قروض شراء السيارات بمبلغ 60 مليون دولار. وفي سنة 1986 تم توريق مجمع قروض بطاقات الائتمان بمبلغ 50 مليون دولار، وسميت السندات الناتجة *ABS Asset-Backed Securities* ، و هي سندات خاصة بمحفظة من قروض شراء السيارات و قروض استهلاكية ومجمل بطاقات ائتمان و قروض الطلبة. وفي 1987 قامت شركة الاستثمار دريكسال الأمريكية *la société Drexel* الغير موجودة حاليا (حلت) بإصدار التزامات الدين المضمون المهيكل عالي الدرجة *CDO* (نوع من السندات المهيكلة المستندة على قروض) بغرض تمويل شراء والاستحواذ على شركات اقتصادية.

تعريف *CDO* (*Collateralized Debt Obligation*) سندات دين مضمونة :

هي عبارة عن سندات مضمونة بمجموعه من الأصول تتمثل في غالب الأحيان من قروض بنكية ومن سندات عادية مصدره من *SPV* وسيلة ذات الغرض الخاص (جهاز مكلف بالتوريق) والتي تشتري سندات *collateralized bond obligation* مصدر من شركات اقتصادية أو بنوك ، أو قروض بنكية *collateralized loan obligation*. إذن *CDO* عبارة عن سندات مستندة على محفظة متنوعة من الديون أي ديون غير متجانسة مما يجعله دين ذا جودة عالية ويتم عادة تجزئته *CDO* إلى ثلاث مقاطع (*tranches*)

حسب الشكل 2 التالي :

الشكل رقم 2: مخطط التوريق المحسن باستعمال شرائح *CDO*



المصدر : من إعداد الباحث

المقطع الأول: *equity* يمثل نسبة 5% من المجمع يتعرض هو الأول لنسبة من الخسارة إذا وقعت المقطع الثاني: *mezzanine* يمثل نسبة 10% من المجمع يتعرض بدوره إلى الخسارة إذا لم يكفي المقطع الأول. المقطع الثالث: *senior* يمثل نسبة 85% من المجمع يتعرض للخسارة إذا لم يكفي المقطع الأول والثاني. وهذا ما يجعل المقطع الثالث عالي الجودة ويتحصل على تنقيط *AAA* و *AA* من هيئات التنقيط بينما يتحصل المقطع الثاني على *A* أو *BB* أما المقطع الأول غير مصنف، لكن بالنسبة للفوائد فإن المقطع الأول هو الذي يحصل على العائد الأعلى ثم الثاني اقل من الأول ثم المقطع الثالث اقل من الثاني. بالنسبة للمدة عادة المقطع الثالث والثاني لا تتجاوز 5 سنوات أما المقطع الأول المدة غير محددة والفكرة كانت أن المقطع الأول يستحوذ عليه منشئ السندات أما الثاني والثالث للمستثمرين لكن في الآونة الأخيرة ازداد الطلب على المقطع الأول نظرا لعائده الأعلى. مما شجع *SPV* ووكالات تحديد المراتب إلى تصنيفه في دور توريق ثاني¹⁶. ومنذ ذلك التاريخ مافتى سوق السندات الناتجة من التوريق يزدهر. وحقق للولايات المتحدة بفضلها نمو سريعا.

النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة

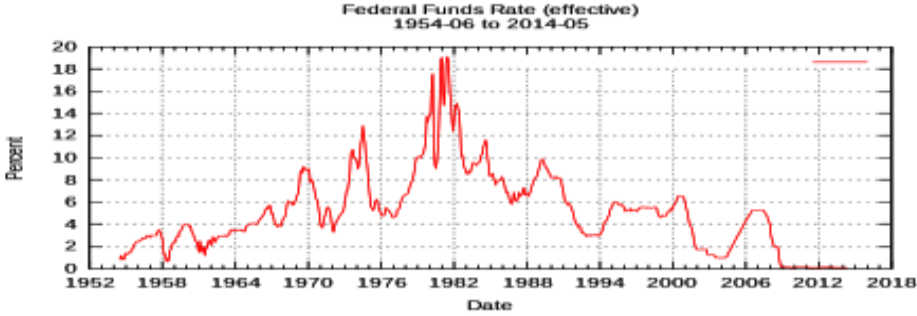
مقومات نظرية العامة للبنوك:

تقوم النظرية العامة الجزائرية للبنوك على عدة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي:

- بداية هذه النظرية كانت أولا مع محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963 في مصر عندما أنشئ ما سمي ببنوك الادخار المحلية، التي أسسها الدكتور أحمد النجار، واستمرت التجربة ثلاث سنوات. وبعد ذلك تم في مصر كذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي ونص قانون إنشائه لأول مرة على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا أو عطاء، واتسمت معاملاته بالنشاط الاجتماعي وليس المصرفي. وعلى مستوى رسمي ورد ذكر المصارف الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية منظمة الدول الإسلامية عام 1972، الذي أوصى بضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام 1974 وباشر البنك نشاطه عام 1977، غير أن هذا البنك يعد بنكا للحكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

- تقوم الفلسفة الأساسية التي يعتمد عليها الاحتياطي الفدرالي ضمان السيولة الكافية للبنوك العاملة، و قد تم تعميق هذه التجربة بصفة خاصة ابتداء من 1979 م، حيث تتم مراقبة التوسع النقدي بواسطة الاحتياطيات البنكية. و أدواته المفضلة للتأثير عليها هي سياسة السوق المفتوحة التي تتم بشكل غير مباشر عبر قناة معدل الفائدة قصير الأجل الذي يعتبر المتغير الأساسي الذي يعتمد عليه الاحتياطي الفدرالي في تسيير سياسته النقدية. وابتداء من تعيين بول فلقر Paul Volcke سنة 1979 اتجه الاحتياطي الفدرالي إلى كبح التضخم عن طريق رفع معدل الفائدة إلى أن وصل سنة 1982 في حدود 20 % وما أن استلم آلن غرينسبان، الخبير الاقتصادي رئاسة مجلس المحافظين يوم 11 أغسطس 1987 اتجه الاحتياطي الفدرالي إلى ضخ مزيد من السيولة في النظام المصرفي والحفاظ على معدلات منخفضة للغاية طويلة للمساعدة في الانتعاش الاقتصادي وذلك حتى انتهاء ولايته في 31 كانون الثاني عام 2006. والشكل الموالي

الشكل: منحنى معدل إعادة الخصم الفدرالي



المصدر: الاحتياطي الفدرالي

يوضح تطور معدل إعادة الخصم المعتمد من طرف الاحتياطي الفدرالي من سنة 1952 إلى غاية 2013 وما أن استلم بن بارنكي Ben Bernanke رئاسة المجلس المحافظين ابتداء من 2006 إلى 2013 واجه الاقتصاد الأمريكي والعالم بأسره أزمة مالية سنوات 2007-2008-2009 كادت أن تهدم النظام المصرفي "risque de blocage total du marché interbancaire" "خطر جفاف السيولة ما بين البنوك جعلت الاحتياطي الفدرالي يقوم "injections de liquidité sur le marché interbancaire" ضخ السيولة ما بين البنوك "éviter le déclenchement d'une crise systémique" وهكذا سرعان ما رجع الهدوء إلى القطاع المالي المصرفي الأمريكي وأتيح للمواطنين الحصول على القروض من البنوك ودعم النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

- قرر الحكومات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة في مجال تقديم قروض بدون فائدة قصد حل مشكلة البطالة بل الاستفادة من تخصيص مبالغ خيالية لضمان منحة البطالة .

- قرر الحكومة الجزائرية بالاعتماد على معدل فائدة صفرية قصد إنشاء مؤسسات مصغرة

مضمون نظرية العامة للبنوك

1- يعتمد البنك على رأسماله الذي يجب أن يكون كبير أقصى ما يمكن ومفتوح طول السنة للاكتتاب بل يجب تضمين المشاركة في رأسمال للحصول على القروض .

2- عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو عطاء أي معدل الفائدة صفر 0.

- 3- عند إبرام قرض لغرض ما (شراء سيارة، بطاقة اتمان، قرض طلبية، قرض عقاري.....) توزيع مبلغ القرض على المدة الكافية لأسترداد القرض ثم إضافة مدة اقل كمساهمة ومساعدة البنك لتقديم قرض آخر لزيون جديد.
- 4- يحصل البنك على الإرباح مباشرة من المؤسسات الاقتصادية نظير تجنيد الزبائن اي تقديم القروض لهم، وأيضا تقديم القروض قصيرة الأجل للمؤسسات الاقتصادية لتمكينها من الإنتاج.
- 5- الفكرة الأساسية التي يقوم عليها البنك هي: أقرضني كما أقرضتك كل خمس سنوات استردد القرض يضاف إليها سنة (مدة حسب امكانيات البنك) توظيف ودائع وهكذا يكون للبنك موارد إقراض جديدة .

الخاتمة :

إنّ نشاط البنوك التجارية يختلف من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي، و يمكن القول أن هناك عدة نظريات تناولت بالبحث و الدراسة و التفسير، وبوجهات نظر مختلفة، سلوكيات البنوك و من خلال ما تم التطرق إليه الجانب النظري من البحث والجانب التطبيقي فقد تم التوصل إلى:

- إن البنك عندما يقدم قروض قصيرة الأجل فهو يطبق النظرية الأولى وعندما يقتني أوراق مالية معدة للبيع فهو يطبق النظرية الثانية وعندما يقدم قروض لمشروعات صناعية ذات دخل متوقع فهو يطبق النظرية الثالثة وعندما ينهي جانب الخصوم فهو يطبق النظرية الرابعة وعندما يقتني حصص في الشركات ويقدم المشورة فهو يطبق النظرية الخامسة وأخيرا إذا قام ببيع القروض التي ابرمها فهو يطبق النظرية السادسة
- قد حقق النموذج إبرام القروض ثم توزيعها نجاحات مميزة في البيئات التي طبق فيها ، إذ أن نجاح العديد من بلدان العالم في الاسواق المالية العالمية وفي تطورها الاقتصادي يعزى الى هذا التطبيق ويبين حالة التقدم التي تشهدها الدول الأكثر تقدما .
- تتشابه في الاقتصاد مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك والتي تطبعها بطابع معين وربما أثرت على طبيعتها التنظيمية وعلى أنشطتها وخدمتها التي تقدمها إلى الجمهور وكما قد حصل في توجه المصارف المدرج في تطبيق النظريات .
- تعد البنوك أحد أنواع المؤسسات المالية الوسيطة التي لها دور حيوي مهم في الاقتصاد من خلال مده بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة
- أن الواقع العملي يؤكد عدم وجود نظرية وحيدة جاهزة يمكن أن تصلح لكل الظروف زمانا ومكانا بوصفها إستراتيجية يمكن اعتمادها في إدارة أموال المصارف ويمكن أن تلي كل الاحتياجات وفق صيغ تتلاءم مع ظروفها

والمغيرات التي تحيط باه وطبيعة الأهداف التي تتحرك من خلالها والموائمة بين هذه النظريات قد ينتج النظرية العامة للبنوك .

المراجع:

- 1 سيد الهواري ، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص:4.
- 2 طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص:138
- 3 عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص:101.
- 4 مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.
- 5 طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص:138
- 6 عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص:101.
- 7 مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.
- 8 Koch, Timoth, w. & Macdonald, S_Scott_ **Bank Management**_ The dryden press Harcourt College Publishers, 4th. ed. 2000, U.S.A p 19
- 9 Rose, Peter S_ **Commercial Bank Management** _Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. 1999, Singapore.p18
- 10 **Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard, LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p191**
- 11 مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.
- 12 **Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard, LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p101**
- 13 Athmane Bouazabia ,Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats-unis référence à la titrisation des prêts immobiliers résidentiels,[en ligne] ,juin 2006, Master Finance , Université LUMIÈRE LYON 2 paris 2008 <disponible : http://www.memoireonline.com/11/06/268/m_titrisation-france-etats-unis-prets-immobiliers-residentiels.html>(25/12/2008).P10
- 14 (سندات خاصة بمحفظه من القروض العقارية)ويمكن أن تقسم إلى RMBS أو CMBS سندات *Mortgage-Backed Securities* قروض منازل وسكنات أو سندات قروض بناءات تجارية وصناعية .
- 15 Inza DOSSO Utilisation rationnelle des Collateralised Debt Obligation (CDO) [en ligne],juin2008 Université Laval—Québec-canada 2008,<disponible http://www.memoireonline.com/10/08/1592/m_utilisation-rationnelle-des-collateralised-debt-obligation-cdo1.html,(25/12/2008),P8
- 16 للإطلاع على المزيد انظر الملحق بمجلة التمويل و التنمية ص 10 العدد 2 المجلد 45 ، جوان 2008